كل منهما الى البحر لا يمكن ان يتم الا على يد الدول الكبرى . » (نوفمبر ١٧ ، ١٩٧٠) . ومن الاقتراحات التي تم تداولها دوليا لتحقيق هذا الكيان الفلسطيني اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة .

كما برز اقتراح اخر يقول باقامة هذه الدولة على ارض المملكة الاردنية بكاملها . وجدير بالانتباه ان هذا التداول بموضوع الكيان الفلسطيني هو من النوع الذكي الذي يأخذ بعين الاعتبار انه اذا كانت الدولة الفلسطينية المعنية ستكون مجرد تابع مفضوح لاسرائيل فان ذلك لن يؤدي الى النتائج المطلوبة وهي استقرار المنطقة على المدى البعيد : اي ابقاء الستاتيكو الامبريالي على حاله . وعكست صحيفة « الفاينانشال تايمز » هذه الاتجاهات في الاوساط الدولية بقولها ان من حسنات هذا الحل انه يعطي لكل من الطرفين المتخاصمين كل ما يريده تقريبا ، كما يتم الاعتراف بهاتين القوميتين المتنافستين ، القومية الاسرائيلية والقومية الفلسطينية ، وتحقيق العدالة بالنسبة للشعبين . (المصدر السابق) وادعت الصحيفة ان هذه الافكار منتشرة في الشرق الاوسط وفي الغرب معا . من ناحية اخرى اشارت صحيفة « الهيرالد تريبيون »، بهذا الصدد ، الى تصريحات روجرز اثناء زيارة الملك حسين الاخيرة للولايات المتحدة التي لم يرفض فيها امكانية حل النزاع في المنطقة عن طريق اقامة الكيان الفلسطيني او الدولة الفلسطينية ، بل على العكس من ذلك اكدت الصحيفة ان مناقشات بهذا المعنى قد جرت على اعلى المستويات، حول الكيان الفلسطيني (ديسمبر ١١ ، ١٩٧٠) . ومن المرجح ان ميل امريكا للاهتمام بموضوع الدولة الفلسطينية بصورة ما قد جاء استجابة لضغوط وحاجات اوروبية مر ذكرها معنا .

ظاهرة اخرى تعزز ما ذكرناه عن هذا الاتجاه الاوروبي المستقل نسبيا والمهتم بتحقيق الدولة الفلسطينية اجتماع مجلس اتحاد اوروبا الغربية المنعقد في باريس في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠ الذي وافق بالاجماع على قرار متعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي يدعو الى ما يلي : الشروع بمشاورات على مستوى الوزراء (الاوروبيين) لتحديد موقف اوروبي خالص نحو الوضع في الشرق الاوسط . بذل الجهود المطلوبة لفتح مفاوضات جزئية بين العرب واسرائيل ، وضع مشروع اتفاق يمنع كافة الدول من تقديم المساعدات العسكرية للدول المتحاربة في الشرق الاوسط . بذل جهود وتقديم مساعدات هدفها اعادة انعاش اللاجئين الفلسطينيين اجتماعيا واقتصاديا . دراسة الطرق المؤدية الى تخفيف حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط وانهاء المقاطعة العربية للمتعاملين مع اسرائيل ، وفتح قناة السويس والبحث عن طرق لصالح التعايش السلمي في المنطقة .

بدأ هذا الموقف الاوروبي في اكتساب الطابع الرسمي عندما اشار رئيس وزراء بريطانيا الجديد الى ضرورة ايجاد فرصة « لوضع علاقاتنا مع العالم العربي على أسس جديدة واكثر واقعية ». وبعد هذه الاشارة بفترة قصيرة القى وزير الخارجية البريطاني (السير اليك دوغلاس هيوم) خطابا فصل فيه معنى تصريح رئيس الوزراء وكان ذلك في اجتماع لحزب المحافظين عقد في اوائل نوفمبر ١٩٧٠ . كانت محتويات الخطاب اول تعبير رسمي عن الخطوط العريضة، لسياسة حكومة المحافظين ازاء ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط . اكد وزير الخارجية في هذا الخطاب ان سياسة بريطانيا ما تزال قائمة على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وتطبيقه ، كما دعا الى الانسحاب الاسرائيلي من أراض احتلتها عام ١٩٦٧ مع ادخال تعديلات طفيفة على الحدود بين الطرفين المتنازعين . كذلك ذكر ان اي تسوية لا بد وان تأخذ بعين الاعتبار ما اسماه بالامال المشروعة للشعب الفلسطيني. وجدير بالاشارة هنا الى ان هذه التصريحات صدرت قبل زيارة غولدا مائير لبريطانيا ببضعة ايام مما اثار ضجة في الاوساط الدولية والمؤيدة لاسرائيل التي اعتبرت سياسة حكومة المحافظين ممالئة للعرب ومتعارضة مع مصالح اسرائيل . بالرغم عن الترحيب العربي الرسمي الكبير بخطاب وزير الخارجية البريطاني والمعارضة الصهيونية له لم يحتو الخطاب على اي شيء جديد يتعدى ما جاء في مشروع روجرز الذي كانت قد رفضته القوى الفلسطينية الثورية .

ويمكننا تلخيص الاسس التي تقترحها السياسة البريطانية لحل النزاع العربي الاسرائيلي وتحديدها بالنقاط التالية : أ ــ التأكيد على عدم جواز ضم اراض عن طريق الحرب . ب ــ الحاجة الى سلام دائم في الشرق الاوسط على أساس انسحاب اسرائيل من أراضي محتلة مع انهاء حالة العداء بين الدول المعنية . ج ــ تأمين ترتيب خاص لمدينة القدس بحيث تبقى موحدة مع تقديم الخيار للاجئين